Yahiaoui Saliha-BOUGADOUM¹

MEDIATION IN CRIMINAL CASES

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.7-3.24>

Research Article

Received:

11/07/2021

Accepted:

20/07/2021

Published:

01/09/2021

This article has been
scanned by **iThenticat**
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

The importance of this research is that it deals with the issue of criminal mediation, which is a method by which some disputes are resolved and an end to criminal follow-up. This method is considered one of the means of dealing with the phenomenon of simple crime in a smooth manner that distances the grudge and hatred between the offender and the victim. mediation between the offender and the victim takes in many ways agreed upon by both parties. Reconciliation in general and mediation in particular result in the consolidation of social peace and the removal of resentment and hatred between members of the same community.

The Algerian legislator was interested in measures of a conciliatory nature, as he devoted an entire chapter to mediation.

Mediation does not detract from the value of the judicial authority, as it is conducted under its supervision and control. It also saves time, effort and price for the offender and the victim, and for justice to take care of the most complex cases.

Key words: Criminal Mediation, Public Action, Conciliation, Reconciliation, Mediation Procedures.

¹ Dr. , Algiers 1 University, Algeria, sbougadoum.fdroit@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0001-6635-3122>

الوساطة في القضايا الجزائية

يحيياوي صليحة بوقادوم²

الملخص

تتمثل أهمية هذا البحث في كونه يتطرق لموضوع الوساطة الجنائية، وهي طريقة يتم على أثرها حل بعض النزاعات ووضع حد للمتابعة الجنائية. تعتبر هذه الوسيلة من وسائل التصدي لظاهرة الإجرام البسيط بطريقة سلسلة تبعد الضغينة والحقن بين الجاني والمجني عليه.

إلى جانب عرض النصوص القانونية السارية المفعول، يهدف هذا البحث إلى دراسة الجانب العملي والآليات القانونية التي يجب اتباعها في الوساطة الجنائية مع الإشارة إلى الإشكالات التي تعترض تطبيقها.

تتم الوساطة بين الجاني والضحية بطرق عديدة يتفق عليها الطرفان. إنّ التصالح بصفة عامة والوساطة بصفة خاصة ينتج عنهما تعزيز السلم الاجتماعي وإبعاد الضغينة والحقن بين أفراد المجتمع الواحد.

اهتم المشرع الجزائري بالإجراءات ذات الطابع التصالحي، حيث خصص للوساطة فصلا كاملا. والملاحظ أنّ الوساطة لا تنقص من دور السلطة القضائية حيث أنها تجري تحت إشرافها ورقابتها. فهي توفر للعدالة الوقت والجهد والتكاليف لتتجهم بالقضايا الأكثر تعقيدا، ونفس الحكم بالنسبة للمواطن سواء كان جانيا أو مجنيا عليه.

الكلمات المفتاحية: الوساطة الجزائية، الدعوى العمومية، الصلح، المصالحة، إجراءات الوساطة.

المقدمة:

تظهر أهمية القضاء في مختلف العصور، عبر قدرته على مواكبة التطور الذي يعرفه المجتمع، حيث أنّ كل عصر يعكس بشكل واضح الإجراءات الجنائية التي تميزه، القانون الذي يحركه، واعتقاده الأكثر شمولية والأكثر قابلية للجدل: بحيث تتوافق سلسلة التحولات التشريعية والقضائية حول هذه النقطة مع التحولات ذاتها للفكر البشري. (Leclerc)

« Chaque âge reflète visiblement dans la procédure criminelle qui le caractérise la loi fondamentale qui l'anime, c'est-à-dire sa croyance la plus universelle et la plus indiscutée : en sorte que la série des transformations législatives et judiciaires sur ce point correspond aux transformations mêmes de la pensée humaine ».

يتجلى دور القضاء في توفير ضمانات المحاكمة العادلة أثناء النظر في القضايا المعروضة أمامه، مما يجعل المواطن يطمئن للأحكام القضائية الصادرة عنه. للوصول لهذا الهدف، فإنه من الضروري توفير الظروف المادية والمعنوية التي تمكن القضاة من أداء مهامهم على أحسن وجه، وأدنى هذه الظروف تتمثل في الوقت الذي يجب أن يكون كافيا لدراسة الملفات التي يكلف بها.

على غرار السياسة العقابية الحديثة التي غيرت نظرتها إلى العقوبة وبدأت بالتوجه إلى استحداث عقوبات بديلة للتخلص من عقوبة الحبس قصير المدة والآثار السلبية التي يخلفها تطبيق هذه العقوبات في جرائم قليلة الأهمية والخطورة (أكثر من ذلك فإنه من الضروري أن يسعى المشرع إلى إخراج العديد من الأفعال من دائرة التجريم ورفع وصف الجريمة عنها على غرار الجناح المتعلقة بالتسيير وجريمة الشيك بدون رصيد... وإخضاعها للقواعد الخاصة بها)، فإن التشريعات الجنائية المعاصرة بدأت بدورها في البحث عن بدائل للدعوى العمومية للتقليل من الضغط على القضاء من جهة وضمان أحكام عادلة للمتقاضين من جهة أخرى.

يلاحظ المتتبع للقضاء الجزائري لاسيما في قضايا الجناح والمخالفات كثرة الملفات التي يكلف بها القاضي ويقابله وقت ضيق للفصل فيها. لمعالجة هذا المشكل استجاب المشرع لحله، باعتماد عدة أنظمة منها تلك التي تحل المشكلة قبل عرضها على العدالة وذلك عن طريق فرض غرامة الصلح قبل إحالة الملف أمام القاضي عن طريق ما يسمى بالصلح القانوني (يتعلق الأمر بغرامة الصلح في مجموعة من المخالفات التي تتمثل في غرامة الصلح المنصوص عليها في المادة

²د.، جامعة الجزائر 1، الجزائر، sbougadom.fdroit@gmail.com

381 من قانون الإجراءات الجزائية، والغرامة الجزائية المنصوص عليها في المادة 392 من نفس القانون)، ومنها كذلك الأمر الجزائي الذي يختصر إجراءات التقاضي والذي بدوره يرفع الضغط عن القاضي، وهو إجراء من إجراءات المتابعة الذي تتخذها النيابة بإخطار المحكمة بالقضية حيث يصدر القاضي في مواد الجرح أمرا بعقوبة الغرامة ضد المتهم بناء على محضر جمع الاستدلالات وأدلة الإثبات التي تقدمها النيابة العامة وذلك دون إجراء تحقيق وجاهي أو مرافعة (وقد نص المشرع على الأمر الجزائي في المواد 333 و380 مكرر إلى 380 مكرر 7 من قانون الإجراءات الجزائية). من بين الآليات المقترحة كبديل للدعوى العمومية نجد الوساطة الجنائية، والتي من شأنها إرضاء المتقاضين من جهة ورفع الضغط عن القاضي من جهة أخرى ويتعلق موضوع هذه الدراسة بالوساطة كآلية بديلة للدعوى العمومية. بالرجوع إلى القانون رقم 02-15 المؤرخ في 2015/07/23 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية، نلاحظ اهتمام المشرع بالإجراءات ذات الطابع التصالحي حيث خصص للوساطة فصلا كاملا تحت عنوان "في الوساطة" وذلك في المواد من 37 مكرر إلى غاية 37 مكرر 9. بناء على ما سبق فإن الإشكالية المطروحة لمعالجة هذا الموضوع هي ما مدى توفيق المشرع الجزائري في النصوص القانونية المخصصة للوساطة الجنائية؟ لدراسة هذا الموضوع ساقسمه إلى مبحثين أساسيين يتعلق المبحث الأول بمفهوم الوساطة الجنائية، أما المبحث الثاني فأتطرق فيه لأهداف الوساطة الجنائية والنقائص التي أرى أنها تستوجب إعادة النظر فيها من طرف المشرع.

المبحث الأول

مفهوم الوساطة الجنائية والإجراءات المشابهة لها

تعتبر الوساطة الجنائية من الوسائل الجديدة التي يعتمد عليها القضاء، حيث يتم على أساسها التفاوض لحل مجموعة من النزاعات المتعلقة بمجموعة من الجرائم لوضع حدّ للمتابعة الجنائية. تعتبر هذه الوسيلة من وسائل التصدي لظاهرة الإجرام البسيط بطريقة سلسلة تبعد الضغينة والحقد بين الجاني والمجني عليه، والأهم من ذلك كله فإن التصالح بصفة عامة ينتج عنه تعزيز للسلم الاجتماعي وإبعاد الحقد والكراهية بين أفراد المجتمع الواحد. سأطرق في المطلب الأول من هذا المبحث إلى تعريف الوساطة الجنائية ومقارنتها بالإجراءات المشابهة، أما لمطلب الثاني فسأخصصه لأطراف الوساطة الجنائية ومحلها.

المطلب الأول: التمييز بين الوساطة الجنائية والإجراءات المشابهة له

إن فكرة الوساطة وسيلة تم اعتمادها منذ القدم، حيث كان معمولا به في المجتمعات القديمة كطريقة عرفية يتصالح بها أفراد المجتمع الواحد (نوح، 2016). للوساطة عدة أشكال منها الوساطة الاجتماعية، الوساطة العائلية، الوساطة التجارية، الوساطة الثقافية...، وقد تبنت العديد من التشريعات فكرة الوساطة في أنظمتها القانونية. (Languin) سأطرق في الفرع الأول من هذا المطلب لتعريف الوساطة الجنائية وفي الفرع الثاني منه سأقوم بالتمييز بين الوساطة الجنائية والإجراءات المشابهة لها.

الفرع الأول: تعريف الوساطة الجنائية

نبدأ بالتعريف اللغوي للوساطة والذي يعني اسم لفعل وسط، ووسط الشيء صار في وسطه، ووسط القوم من باب وعد، والتوسط بين الناس من الوساطة، والوسط من كل شيء أعدله ومنه قول الله تعالى "وكذلك جعلناكم أمة وسطا"، والوسيط هو الشخص المتوسط بين المتخاصمين (الشكري، 2011). يمكن تعريف الوساطة بصفة عامة على أنها الطريقة التي يتدخل فيها طرف من الغير لحل النزاعات التي يفترض حلها من طرف القاضي التقليدي.

« La médiation est tout mode informel de résolution par un tiers des conflits qui auraient dû a priori être résolus dans les formes par un juge de l'espèce traditionnelle » (Tarde(G)).

الوساطة إذن هي وسيلة يفترض فيها اتفاق أطراف النزاع على حل يرضي الجميع بحضور الوسيط وهو شخص ثالث خارج عن النزاع بحيث يضع إجراء الوساطة حدا للمتابعة القضائية. (حدد المشرع الجزائري وكيل الجمهورية كوسيط؟ فهل حسنا فعل أم أنه من الضروري تعيين جهة أخرى خاصة بذلك). نتطرق فيما يلي لتطور فكرة الصلح أولا ثم للوساطة طبقا للتشريع الحالي ثانيا.

أولا: تطور فكرة الصلح

مما لا شك فيه أن للعدالة التصالحية جذور تاريخية عميقة فقد وجدت فكرة الصلح في الحضارات القديمة كما تطرقت لها الشرائع السماوية ومن بينها الشريعة الإسلامية (بهلول، 2021). ان التعريف الدقيق للوساطة يقتضي الرجوع إلى التنظيم السائد في المجتمع وإلى الدوافع الايديولوجية والاجتماعية وإلى الظروف التاريخية التي أدت إلى بروز هذه الوسيلة.

لجأ المجتمع الجزائري للوساطة كوسيلة لحل النزاعات ذات الطابع الجنائي منذ القدم ولاسيما في الفترة الاستعمارية حيث كان المواطن الجزائري يفضل اللجوء إلى الصلح في إطار ما يسمى "بالصلح العرفي" عوضا عن محاكم المستعمر، وذلك في إطار هيئة متكونة من مجموعة من الأشخاص تختلف تسميتها من منطقة إلى أخرى، فتسمى في بعض المناطق الشمالية مثل منطقة القبائل "تاجمعت" بمعنى الجماعة. وفي منطقة وادي ميزاب بجنوب الجزائر في إطار ما يسمى بـ "مجلس العشيرة" على مستوى العشيرة و "مجلس الاعيان" على مستوى المدينة. تأخذ هذه الهيئات على عاتقها مهمة الإصلاح والتوسط لحل النزاعات القائمة بين الأفراد بهدف تحقيق الامن والأمان والابتعاد عن الجريمة وذلك بعرض العديد من الحلول منها الصلح مقابل تعويض او دونه... (نوح، 2016).

إلى جانب التنظيم الاجتماعي التقليدي المتمثل في المجالس العرفية السابقة الذكر، توجد نصوص تشريعية نصت على تشكيل مجالس صلح على مستوى المساجد في المدن الكبرى والتي ضمنت فكرة الصلح بين المتخاصمين. ذلك ما نستنتجه من المرسوم التنفيذي رقم 13- 377 المؤرخ في 9 نوفمبر 2013، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 58، والذي نصت المادة 1/9 منه على ما يلي: " يضطلع المسجد بوظيفة اجتماعية تتمثل، على الخصوص فيما يلي: - اصلاح ذات البين..."

ثانيا: الوساطة طبقا للتشريع الحالي

لم يعرف المشرع الوساطة التي نص عليها في المادة 37 مكرر من قانون الاجراءات الجزائية، بل اكتفى بالإشارة إلى أنه "يجوز لوكيل الجمهورية، وقبل أي متابعة جزائية، أن يقرر بمبادرة منه أو بناء على طلب الضحية أو المشتكى منه اجراء وساطة عندما يكون من شأنها وضع حد للإخلال الناتج عن الجريمة أو جبر الضرر المترتب عليها"، وعليه وبناء على هذا النص يمكن استنتاج أن الوساطة آلية يمكن لوكيل الجمهورية اللجوء لها متى رأى ضرورة لذلك مما يثير عدة مسائل سنعود إليها فيما بعد.

بالرجوع إلى النصوص التشريعية الأخرى، نلاحظ أن المشرع وخلافا لما نص عليه في قانون الاجراءات الجزائية، فقد أعطى تعريفا واضحا للوساطة في المادة الثانية من قانون الطفل التي خصصت لضبط المفاهيم الواردة في القانون (15- 12، 2015) والذي اعتمد نظام الوساطة لمعالجة النزاعات ذات الوصف الجزائي في مجال الاحداث. والتعريف الذي اعتمدته المشرع هو أن "الوساطة هي آلية قانونية تهدف إلى ابرام اتفاق بين الطفل الجاني وممثلته الشرعي من جهة، وبين الضحية أو ذوي حقوقها من جهة أخرى، وتهدف إلى إنهاء المتابعات وجبر الضرر الذي تعرضت له الضحية ووضع حد لآثار الجريمة والمساهمة في إعادة إدماج الطفل". هل يمكن الاعتماد على هذا التعريف لتحديد مفهوم الوساطة المنصوص عليها في المادة 37 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية أو أنه على المشرع التدخل لتوضيح النص؟

الفرع الثاني: التمييز بين الوساطة الجنائية والإجراءات المشابهة لها

المتابع للتطور التشريعي يلاحظ أن الوساطة وسيلة معتمدة في شتى المجالات وتحت تسميات عديدة منها:

أولا: التحكيم

يتمثل التحكيم في تعيين محكم (الوسيط) من طرف الأفراد لحل النزاع في حالة حدوثه، إن التحكيم آلية معمول بها لحل النزاعات ذات الطابع التجاري بصفة خاصة. يتميز التحكيم عن الوساطة في كون الأول يصدر فيه المحكم قرارا يلزم الأطراف بالرغم من عدم الاتفاق على الحل مسبقا، بينما لا دخل للأطراف في اختيار الوسيط في الوساطة الجنائية لأن القانون قد حدده في شخص وكيل الجمهورية، لكن الاتفاق الذي يتم التوصل إليه يفترض أنه اتفاق بين الطرفين على حل يرضي الجميع.

ثانيا: الصلح القانوني

يتمثل الصلح القانوني في عرض ممثل النيابة العامة على المتهم في المخالفة بدفع الغرامة مباشرة دون اللجوء إلى القضاء، وفي حالة الاستجابة ينهي هذا الإجراء الدعوى العمومية طبقا للمواد من 381 إلى 393 من قانون الإجراءات الجزائية. وقد نصت العديد من القوانين الخاصة مثل قانون الجمارك وقانون الضرائب على هذا الإجراء والذي يتم بالنسبة لهذه المؤسسات بين الإدارة والمخالف قبل اللجوء إلى القضاء.

يختلف الصلح القانوني عن الوساطة في كون الأول خاص بالمخالفات والجرائم المالية، كما أنه لا دخل للمتهم فيه حيث تقتصر مهمته في قبول عرض وكيل الجمهورية أو الإدارة أو رفضه، بينما لأطراف الوساطة دور في قبول أو رفض الوساطة وكذا دور في الاتفاق الذي سيعتمد عليه لحل النزاع في حالة قبول الوساطة.

ثالثا: الأمر الجزائي

يمكن تعريف الأمر الجزائي على أنه عبارة عن أمر قضائي يحدد العقوبة المقررة قانونا دون المرور على إجراءات المحاكمة العادية.

يتميز الأمر الجزائي بكونه يُعرض على المتهم ولهذا الأخير حق القبول أو الرفض، وفي حالة القبول ينهي هذا الأمر الدعوى العمومية. نص المشرع الجزائري على الاحكام التي تسري على الأمر الجزائي في المواد 380 مكرر إلى 380 مكرر.

يتشابه الأمر الجزائي مع الوساطة الجنائية في كونهما تنتهي بهما الدعوى العمومية، بينما يختلفان في كون الأمر الجزائي يكون بعد تحريك الدعوى العمومية ويقتصر فيه دور المتهم على قبول أو رفض الأمر الجزائي، بينما تكون الوساطة قبل تحريك الدعوى العمومية ولأطراف الوساطة دور مهم في قبولها أو رفضها، ويمكن لهم عرض الوساطة على وكيل الجمهورية، كما أن لديهم دور في الاتفاق الذي سيتم لحل النزاع في حالة قبول الوساطة.

المطلب الثاني: خصائص الوساطة الجنائية

تعتبر الجريمة طبقاً للمفهوم الكلاسيكي اعتداء على النظام العام مما يستوجب تحريك الدولة لمواجهتها بالنص على عقوبات ردعية يفترض أنها تضع حداً لها. لكن المفهوم الحديث والمعروف في إطار العدالة التصالحية يعتبر كاعتداء على الأشخاص ويجب جبر الضرر الذي لحق بهم (عبدالرحمن).

تتميز الوساطة بأحكام خاصة حيث يتحتم الأمر في حالة اللجوء إليها وجود أطراف تجعلها ممكنة التطبيق حتى تنتج آثارها، والمتمثلة في حل النزاع دون اللجوء إلى تحريك الدعوى العمومية بالطريقة التقليدية. كما يفترض كذلك وجود وسيط يلعب دور المفاوض لحمل الأطراف على الاتفاق، وكذلك المحل الذي تدور حوله الوساطة والمتمثل في الجريمة المرتكبة. أتطرق في الفرع الأول من هذا المطلب للأطراف المعنية بالوساطة ثم أتطرق في الفرع الثاني لمحل الوساطة.

الفرع الأول: الأطراف المعنية بالوساطة الجنائية

تتم الوساطة بين الجاني والضحية بطرق عديدة منها إصلاح الضرر الناجم عن الجريمة، ومعالجة عواقب الجريمة كإرجاع الحالة إلى ما كانت عليها قبل وقوع الجريمة، ومنها كذلك دفع تعويض مادي. كل هذه الطرق من شأنها إرضاء المجني عليه بتنفيذ طلباته ليعفو على الجاني ويجنبه عناء المحاكمة والعقوبة من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه الوساطة ستترك أثراً إيجابياً على الجاني الذي يستفيد من حل النزاع دون محاكمة علنية قد تشوه سمعته، مما يجعله يفكر في الابتعاد عن الإجرام مستقبلاً. نتطرق لأطراف الوساطة فيما يلي:

1- الضحية والمشتكى منه: لا يمكن أن نتصور وجود وساطة جنائية دون وجود الجاني مرتكب الفعل المجرم والمجني عليه الضحية المتضررة من الجريمة، إذ أن أساس الوساطة هو موافقة الضحية والمشتكى منه على هذه الوساطة حيث تنص المادة 37 مكرر/2 من قانون الإجراءات الجزائية على أنه "تتم الوساطة بموجب اتفاق مكتوب بين مرتكب الأفعال المجرمة والضحية".

2- الوسيط: هو الطرف الذي تقع على عاتقه مهمة تسيير عملية الوساطة والتي يفترض فيها التوفيق بين مصلحة الجاني ومصلحة المجني عليه. وقد منح المشرع الجزائري لوكيل الجمهورية مهمة اللجوء للوساطة متى رأى ضرورة لذلك أو بناء على طلب الأطراف.

يعتبر وكيل الجمهورية المشرف والمحرك لآلية الوساطة في المواد الجنائية في التشريع الجزائري أما بالنسبة للمشرع الفرنسي فالملاحظ أنه وسع من نطاق الوسيط حيث حدد إلى جانب وكيل الجمهورية كوسيط، ضابط الشرطة القضائية، أو ممثل الوكيل أو وسيط يعينه وكيل الجمهورية وذلك طبقاً لنص المادة 1/41 من قانون الإجراءات الفرنسية فيما يلي النص الأصلي:

"S'il lui apparaît qu'une telle mesure est susceptible d'assurer la réparation du dommage causé à la victime, de mettre fin au trouble résultant de l'infraction ou de contribuer au reclassement de l'auteur des faits, le procureur de la République peut, préalablement à sa décision sur l'action publique, directement ou par l'intermédiaire d'un officier de police judiciaire, d'un délégué ou d'un médiateur du procureur de la République..."

الفرع الثاني: محل الوساطة الجنائية

خلافًا للمشرع الفرنسي الذي لم يحدد الجرائم محل الوساطة حيث ترك ذلك لممثل النيابة العامة وذلك مثل أغلب التشريعات التي تبنت الوساطة، فإن المشرع الجزائري حدد الجرائم التي يمكن أن تكون محلاً للوساطة، ويتعلق الأمر بمجموعة من الجناح المنصوص عليها على سبيل الحصر في نص المادة 37 مكرر 2 في فقرتها الأولى إلى جانب المخالفات طبقاً للفقرة الثانية من نفس المادة والتي تنص على "يمكن أن تنطبق الوساطة في مواد الجناح على جرائم السب والقذف والاعتداء على الحياة الخاصة والتهديد والوشاية الكاذبة وترك الاسرة والامتناع العمدي عن تقديم النفقة وعدم تسليم الطفل والاستلاء بطريق الغش على أموال الإرث قبل قسمتها أو على أشياء مشتركة أو أموال الشركة وإصدار شيك بدون رصيد والتخريب أو الاتلاف العمدي لأموال الغير وجنح الضرب والجروح غير العمدية والعمدية المرتكبة بدون سبق الإصرار والترصد أو استعمال السلاح، وجرائم التعدي على الملكية العقارية والمحاصيل الزراعية والرعي في ملك الغير واستهلاك مأكولات أو مشروبات أو الاستفادة من خدمات أخرى عن طريق التحايل. كما يمكن أن تنطبق الوساطة في المخالفات."

المبحث الثاني: أهداف الوساطة الجنائية وإشكالات تطبيقها

لا يعتمد نظام معين في أية منظومة دون وجود أهداف يرمى تحقيقها، كما أن أي نظام جديد يعتمد للمرة الأولى يمكن أن تشوبه نقائص يجب التصدي لها ومعالجتها. وعليه ففي المبحث الثاني من هذه المداخلة سأطرق إلى الأهداف المنتظرة من الوساطة في المطلب الأول وفي المطلب الثاني سأعرض للإشكالات الناجمة عند تطبيق الوساطة الجنائية.

المطلب الأول: الهدف من الوساطة الجنائية

إن الهدف من الوساطة الجنائية والذي أرى أنه رئيسي ومهم هو حفظ كرامة المواطن وعدم عرض قضايه وحياته الخاصة أمام الملأ في محاكمة علنية (Montesquieu):

"J'allai l'autre jour dans le lieu où se rend la justice. Avant d'y arriver, il faut passer sous les armes " d'un nombre infini de jeunes marchandes, qui vous appellent d'une voix trompeuse. Ce spectacle, d'abord, est assez riant ; mais il devient lugubre lorsqu'on entre dans les grandes salles, où l'on ne voit que des gens dont l'habit est encore plus grave que la figure. Enfin, on entre dans le lieu sacré où se révèlent tous les secrets des familles, et où les actions les plus cachées sont mises au grand jour ».

مما سيخلق لديه الحقد والضغينة والتفكير في الانتقام، وكذلك إرساء ثقافة التصالح والتفاهم بين أفراد المجتمع. أما الهدف الثاني والذي لا يقل أهمية عن الهدف الأول، هو رفع الضغط عن المحاكم بصفة عامة وعن القاضي بصفة خاصة، حيث يتفرغ للفصل في القضايا الأكثر خطورة مما سيؤثر حتما بصفة إيجابية على نوعية الأحكام التي يصدرها، بالإضافة إلى تخفيف الأعباء والتكاليف على جهاز العدالة.

الفرع الأول: الوساطة وسيلة للتخفيف عن جهاز العدالة

تعتبر الوساطة آلية بديلة للدعوى العمومية حيث تضع حدا للمتابعة القضائية، هذا إلى جانب الآليات الأخرى التي نص عليها المشرع والتي تأتي بعد تحريك الدعوى العمومية والتي يهدف من ورائها السرعة والاختصار في الإجراءات. من بين هذه الآليات نجد الأمر الجزائي والصلح القانوني المشار اليهما أعلاه، وقد أضاف المشرع الفرنسي آلية جديدة لاختصار الدعوى العمومية وهي المثل بعد الاعتراف بالذنب أو ما يسمى بالفرنسية Comparution sur CRPC (La reconnaissance préalable de culpabilité)

وهي آلية معمول بها أصلا في القضاء الأنجلوسكسوني غير أن المشرع الجزائري لم يتبن هذه الآلية، أما المشرع الفرنسي فقد تبناها في المادة 2/41 من قانون الإجراءات الجزائية الفرنسي.

« Le procureur de la République, tant que l'action publique n'a pas été mise en mouvement, peut proposer, directement ou par l'intermédiaire d'une personne habilitée, une composition pénale à une personne physique qui reconnaît avoir commis un ou plusieurs délits punis à titre de peine principale d'une peine d'amende ou d'une peine d'emprisonnement d'une durée inférieure ou égale à cinq ans, ainsi que, le cas échéant, une ou plusieurs contraventions connexes qui consiste en une ou plusieurs des mesures suivantes:

... »

إن الهدف المنتظر من كل هذه الآليات هو التخفيف من أعباء العدالة بصفة عامة ومن أعباء القاضي الفاضل في القضايا الجنائية بصفة خاصة، لاسيما ما يتعلق بجلسات المحاكمة في الجناح والمخالفات التي يكون فيها عدد الملفات التي توضع أمام القاضي كثيرة جدا. وتعتبر هذه الآليات بأنواعها سواء كانت قبل تحريك الدعوى العمومية أو تعلق الأمر بالإجراءات الأخرى التي تختص بها الدعوى من بدائل الدعوى العمومية التقليدية التي تبنتها التشريعات الحديثة.

الفرع الثاني: الوساطة تضع حدا للمتابعة الجنائية

إن الوساطة تضع حدا للمتابعة الجنائية وتنقضي بها الدعوى العمومية، مما يجعلها ذات طابع فوري لاسيما إذا تمت بنجاح ونتج عنها اتفاق بين الطرفين طبقا لما تقتضيه المادة 37 مكرر4 التي تنص على أنه "يتضمن اتفاق الوساطة على الخصوص ما يأتي:

- إعادة الحال إلى ما كان عليه،

- تعويض مالي أو عيني عن الضرر،

- كل اتفاق آخر غير مخالف للقانون يتوصل إليه الأطراف".

وعليه فمتى تم قبول الاتفاق بين الطرفين تصبح الوساطة سارية المفعول، ويحرر محضر اتفاق الوساطة الذي يعتبر سنداً تنفيذياً. أما في حالة عدم الالتزام بمضمون الاتفاق فيتخذ في هذه الحالة وكيل الجمهورية الاجراءات المناسبة. غير

أنّ المشرع لم يحدد نوع الاجراءات التي يمكن للوكيل اتخاذها، فهل يتعلق الأمر بتحريك الدعوى العمومية من جديد، أو حفظ الدعوى؟

المطلب الثاني: إشكالات الوساطة الجنائية

ينتج عن كل إجراء جديد جوانب إيجابية وأخرى سلبية، وما يهم الباحث هو الجوانب السلبية، لأن الهدف من البحث أصلا هو المساهمة في تحسين الأمور ولفت نظر المشرع إلى المشاكل التي قد يثرها النص أثناء تطبيقه. ومن بين الإشكالات التي يمكن إثارتها تلك المتعلقة بالوسيط في الفرع الأول، وبمحل الوساطة في الفرع الثاني.

الفرع الأول: الإشكالات الخاصة بالوسيط

وضع المشرع على عاتق وكيل الجمهورية مهمة إجراء الوساطة، ما يمكن ملاحظته في هذا الإطار هو:

1- إن تكليف وكيل الجمهورية بمبادرة إجراء الوساطة أمر منطقي، لأنه هو من ترد إليه ملفات الدعاوى والشكاوى، وبالتالي فهو من يعلم بالملفات الجديرة بالوساطة.

2- إن تكليف وكيل الجمهورية كوسيط وحيد لإجراء الوساطة، قد يثير بعض الإشكالات المتعلقة بشخص الوكيل حيث تتساءل هل لدى وكيل الجمهورية الوقت الكافي لإجراء الوساطة إلى جانب المهام العديدة المكلف بها من جهة؟ ومن جهة أخرى هل يثق الجاني بوساطة يجريها من يطالب بتوقيع العقاب عليه؟

ألا يستحسن خلق جهة خاصة بالوساطة القضائية، حتى لو كان ذلك بتعيين بعض من وكلاء الجمهورية المتواجدين على مستوى المحكمة للقيام حصريا بمهمة الوساطة؟

الفرع الثاني: الإشكالات الخاصة بمحل الوساطة

حدد المشرع الجزائري الجناح التي يمكن عرض الوساطة فيها، وذلك على خلاف التشريعات المقارنة التي تركت المجال مفتوحا أمام وكيل الجمهورية.

هل يستحسن فتح المجال أمام وكيل الجمهورية للجوء إلى الوساطة في كل الجرائم كلما رضي بها الأطراف وكلما كانت الوساطة حلا ناجعا عوضا عن تحريك الدعوى العمومية أم أنه من الأفضل تحديد المجال إلى أن تستقر هذه الآلية في النظام القضائي حيث يتم تجربتها على نطاق واسع، ويتعرف عليها المواطن أكثر ليثق فيها ومن ثم توسيع مجالها إلى جرائم أخرى؟

الخاتمة

تتجه السياسة الجنائية الحديثة إلى إيجاد حلول بديلة للدعوى العمومية التقليدية، سواء تعلق الأمر بمجال العقوبات الذي عرف تطورا يكمن في استحداث عقوبات بديلة للتخلص من عقوبة الحبس قصير المدة، والآثار السلبية التي يخلفها تطبيقها، أو تعلق الأمر بالدعوى العمومية ككل حيث تعرف التشريعات الجنائية المعاصرة تطورا في مجال البحث عن بدائل للدعوى العمومية بهدف التقليل من الضغط على القضاء ووضع حد للتضخم في القضايا المعروضة على القضاء الناتج عن كثرة القضايا البسيطة المطلوب الفصل فيها من جهة، ولتحقيق السرعة المطلوبة في العمل القضائي مع ضمان أحكام نوعية وعادلة للمتقاضين من جهة أخرى.

تكمن أهمية الوساطة في كونها الثقافة القانونية المستحدثة لحل الخصومة الجنائية وذلك قبل تحريك الدعوى العمومية.

تستند فكرة العدالة التصالحية بصفة عامة والوساطة بصفة خاصة الى فكرة فلسفية بسيطة ترى "أنه لا يوجد أشخاص لا يمكن التفاهم بينهم، ولكن يوجد أشخاص لا يوجد حوار بينهم"، وعليه فإن فكرة الوساطة تمنح فرصة الحوار والتفاهم، مما يخرجنا من العدالة التقليدية إلى عدالة تصالحية وتفاوضية تعمل على إعادة العلاقة بين المتخاصمين والابتعاد عن التوترات والآثار السلبية الناجمة عن اللجوء إلى الدعوى العمومية التقليدية.

أما النتائج المتوصل إليها فتتمثل فيما يلي:

- أن الوساطة آليه تنهي الدعوى العمومية بعقد من نوع خاص أساسه التراضي بين الجاني والمجني عليه؛
- المساواة بين الجاني والضحية من حيث قبول بنود الاتفاق أو رفضها؛
- أنه إجراء يرفع الضغط على المحاكم؛
- أنه يمنح وقتا أكثر للقضاة للنظر في القضايا المعقدة؛
- أنه يخفف من تكاليف التقاضي بالنسبة للدولة وللمتقاضين؛
- أنه يسمح بتفادي العلنية اين تفضح الأمور وفي بعض الحالات تسيء بسمعة الشخص ما دام أن الوساطة تتم بين المتهم، الضحية والوسيط فحسب؛

- أنها تؤدي إلى اختصار آجال التنفيذ التي يتم تحديدها في محضر الاتفاق مما يعتبر أسرع من التنفيذ الذي يكون بناء على حكم نهائي.
- هذا بالنسبة للنتائج وبناء عليها يمكن تقديم الاقتراحات الآتية لمعالجة النقائص التي تشوب النصوص الحالية والتي تتمثل فيما يلي:
- لكي يثق المواطن في الوساطة كوسيلة لحل النزاع، يجب إعطاءها الوسائل الضرورية للنجاح، لاسيما تلك المتعلقة بالوسائل البشرية، خارج عن وكيل الجمهورية كوسيط لأنه في الأصل هو خصم في الدعوى العمومية، وعليه فإنه من الضروري خلق جهة خاصة تأخذ على عاتقها مهمة الوساطة بعد عرضها من طرف وكيل الجمهورية أو من طرف أحد الخصوم؛
- توسيع مجال الوساطة إلى الجرائم الأخرى، لاسيما في مجال الجرح واشتراط موافقة الطرفين عليها فقط؛
- إظهار النتائج المتوصل إليها عبر الوساطة الجزائية والبدائل الأخرى المعتمدة لتشجيع القائمين عليها على تبنيها على نطاق أوسع؛
- العمل على عرض آثارها الإيجابية بنشر الإحصائيات التي تبين هذه النتائج وذلك لتشجيع المتقاضين الذين يمكنهم الاستفادة من الوساطة طلب اللجوء إليها.
- التفكير في اعتماد الوساطة كوسيلة مستقلة لحل قضايا الجرح بصفة عامة.
- في الختام لا يسعنا إلا القول بأنّ المشرع حقيقة واکب التطور في هذا المجال لما نص على الوساطة مما يرجع بالفائدة على العدالة بالتخفيف من التكاليف والضغط عليها، كما أنها ذات فائدة على المتقاضين.
- أما بالنسبة للنقائص الموجودة في النصوص الحالية والتي أشرنا لها، فتتمثل أساسا في تنظيم الوساطة وفي المجال الذي تطبق فيه، فالأمر يستدعي تدخل المشرع لمعالجة هذه النقائص بتعديل بعض النصوص أو إضافة نصوص جديدة.

قائمة المراجع

النصوص التشريعية

- القانون رقم 02-15 المؤرخ في 2015/07/23 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية .
- القانون رقم 12-15 المؤرخ في 2015 / 07 / 15 المتعلق بحماية الطفل.
- المرسوم التنفيذي رقم 13 - 377 المؤرخ في 9 نوفمبر 2013، المتضمن القانون الأساسي للمسجد والصادر في الجريدة الرسمية رقم 58 .
- لامر 02-15 المعدل والمتمم. (23 جويلية، 2015). قانون الاجراءات الجزائية.
- القانون رقم 12-15. (15 07, 2015). قانون حماية الطفل.
- المرسوم التنفيذي 91 - 82. (23 03, 1991). احداث مؤسسة المسجد.

المراجع باللغة العربية

- بن النصيب عبدالرحمن. (بلا تاريخ). العدالة التصالحية البديل للعدالة الجنائية. مجلة الحقوق والعلوم السياسية - جامعة محمد خيضر _ بسكرة: مجلة الفكر - العدد الخامس عشر.
- بن النصيب عبدالرحمن. (بلا تاريخ). العدالة التصالحية البديل للعدالة الجنائية. مجلة الحقوق والعلوم السياسية - جامعة محمد خيضر _ بسكرة: مجلة الفكر - العدد الخامس عشر.
- عادل يوسف عبد النبي الشكري (2011). الوساطة الجزائية وسيلة مستحدثة وبديلة لحل النزاعات الجزائية والمجتمعات. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية.
- عادل يوسف عبد النبي الشكري. (2011). الوساطة الجزائية وسيلة مستحدثة وبديلة لحل النزاعات الجزائية والمجتمعات. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية.
- عبدالله نوح. (2016) الصلح العرفي كطريقة بديلة لحل النزاعات الجزائية في المجتمع الجزائري، المجلة الجزائرية للقانون والعدالة.
- عبدالله نوح. (2016). الصلح العرفي كطريقة بديلة لحل النزاعات الجزائية في المجتمع الجزائري . المجلة الجزائرية للقانون والعدالة.
- علي محمد المبيضين، الصلح الجنائي واثرة في الدعوى العامة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
- مليكة بهلول. (فبراير، 2021). العدالة التصالحية: نموذج جديد للعدالة الجزائية. تركيا، Rimak journal, volume 3, Issue 2 , février, 2021, p 341-352.

ملیكة بهلول، العدالة التصالحية: نموذج جديد للعدالة الجزائية،

.Rimak journal, volume 3, Issue 2 , février, 2021, p 341-352

المراجع باللغة الفرنسية

code de procédure français

(Languin)Les Actes du Colloque du 10 octobre 1996 publiés sur la médiation. CETEL faculte de droit, Université de Geneve .

Leclerc, H. (s.d.). L'intime conviction du juge: norme démocratique de la preuve : Selon Gabriel Tarde, juriste et Sociologue français du XIXème siècle.

Montesquieu). Lettres persanes.. بلا تاريخ Lettre LXXXVI. Rica à***. é éditions eBook France
www.ebooksfrance.com L

Tarde(G). بلا تاريخ. La philosophie penale.